استخدام ادوات التحليل المالي كمؤشرات لتحديد واحتساب ضريبة الدخل

دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب

اعداد

م.د. ايمان شاكر محمد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

قسم الدراسات المحاسبية

هند يوسف بولص

ديوان الرقابة المالية

2010

المستخلص

تتصب ادوات التحليل المالي ومنها النسب المالية على تفسير القوائم المالية واستخدامها في تقييم أرباح الشركة وتحديد الربح الخاضع للضريبة وذلك من خلال تحليل الحسابات الختامية وتفسير نتائجها ودراسة العلاقات بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة وإتخاذ هذه العلاقة في شكل نسب مئوية ، لذا يعد التحل يل المالي وسيلة هامة في الفحص التحليلي الضريبي من خلال دراسة وتقييم البيانات المالية بهدف الحصول على المعلومات المناسبة وملائمة للتأكد من مصداقية وموثوقية الحسابات المقدمة من قبل المكلف وقناعة المحلل الضريبي بصدق هذه البيانات ودقتها ، والوصول الى معرفة الو ضع المالي للشركة ونتيجة نشاطها وقياس وتحديد الدخل الخاضع للضريبة بطريقة علمية من خلال استنباط معيار جديد يساعد في احتساب ضريبة الدخل بطريقة واقعية تحقق العدالة والمصداقية في التحاسب الضريبي للسلطة المالية والمكلف .

Abstract;

A financial analysis tool such as financial rations concentrates on explanation of financial statement and using them in the evaluation of company profiles and fixing taxable profits, by analyzing final calculation, explaining their results and studying relationships between a group of financial lists 'elements in a specific period and the trend of their relationships in percentage from so, financial analysis is considered on important instrument for tax analytical test procedures through studying and evaluating financial data in order to get proper information which is needed to make sure of credibility and reliability of statements submitted by the taxpayer and the satisfaction of the tax analyzer in the credibility of these statements and their accuracy. And in knowing company 'financial situation and result of its activity and measuring and fixing taxable income by scientific way to dedicative a new standard will help to collocate tax income in realistic way can be achieved the satisfaction and credibility in tax settlement of taxpayer and the financial authority.

المقدمة

يعد التحليل المالي باستخدام النسب المالية من الا ساليب العلمية الحديثة في دراسة وتفسير وتحليل المركز المالي ونتائج الاعمال للوحدة الاقتصادية بهدف تقييم كفاءة الأداء والكشف عن نقاط القوة والضعف في النواحي المالية وكما يساهم في تحليل حسابات المكلفين المقدمة لغرض التحاسب الضريبي وذلك يساعد المحلل الضريبي في التوصل الى صحة وصدق الحسابات المقدمة وصحة الحسابات المقدمة وفي التوصل الى قياس وتحديد الدخل الخاضع للضريبه بصورة علمية .

مشكلة البحث

افتقار السلطة المالية الى الاساليب العلمية في تحديد الوعاء الضريبي ساعد على انتشاراسلوب التقدير الاداري اواسلوب التخمين حسب الاجتهاد الشخصي للم خمن وحسب التعليمات الصادرة بهذا الصدد ، لذا نحاول في هذا البحث استخدام معاييرجديدة في التحليل المالي كمعيار يساعد في احتساب الضريبة بطريقة علميق يحقق المصداقية والعدالة للمكلف والسلطة المالية .

اهمية البحث

اعتماد معايير جديدة في التحليل المالي كمؤشرات في تحديد ضريبة الدخل يحقق للسلطة المالية والمكلف العدالة والمصداقية في التحاسب الضريبي بعيدا عن الطرق التقليدية .

هدف البحث

يهدف البحث الى ايجاد معيار جديد في احتساب الوعاء الضريبي من خلال استخدام النسب المالية كاحد ادوات التحليل المالي لدعم عمل مخمن الضريبه في استخدام الضوابط والتعليمات الصادرة .

فرضية البحث

ان استخدام طرق جديدة في التحليل المالي كمعايير في تحديد ضريبة الدخل يحقق القناعة والرضا في احتساب وعاء ضريبي مقبول .

محتويات البحث

اولاً :استخدام التحليل المالي في احتساب الوعاء الضريبي.

ثانياً: اساليب وادوات التحليل المالي والضريبي.

ثالثاً : الوعاء الضريبي للدخل.

رابعاً :تطبيق النسب المالية في عينة البحث.

خامساً:الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : استخدام التحليل المالي في احتساب الوعاء الضريبي

- **التحليل المالي والتحليل الضريبي**

يشمل التحليل المالي على جمع البيانات وتحليلها ثم المقارنة بين المجاميع الكلية والمجاميع الجزئية من الخطة المرسومة ومن ثم الوصول إلى قرار صحيح حول السياسات المالية المتبعة من قبل الوحدة الاقتصادية لغرض التوصل إلى مدى كفاءة الإدارة المالية وحسن استثمارها للأموال ومدى تحقيقها لأهداف السيولة والربحية في تلك الوحدة . لذا التحليل المالي يهتم بدراسة القوائم المالية التي غالباً ما تكون في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة المحاسبية وغير المحاسبية– بعد تبويبها بالشكل الملائم واستخدام أساليب متعددة محاسبية وغير محاسبية– رياضية وإحصائية (**الحسني:١٩٩٣:ص٦١**). وبناءاً على ذلك تعد القوائم المالية احد المصادر الأساسية للمعلومات التي يستخدمها المحلل المالي في أداء واجبه ففي الوقت الذي تعتبر فيه مخرجات النظام المحاسبي نهاية المطاف في الدورة المحاسبية تعتبر بداية الطريق في عملية التحليل المالي ،إي أنها مدخلات هذا الفرع من فروع المعرفة ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وتفسيرها لنتائج إعمالها عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم االوحدة الاقتصادية خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط االوحدة الاقتصادية لفترات مقبلة، فتحليل القوائم المالية يمثل الطريقة التي من خلالها يحصل مستخدمو هذه القوائم على معلومات تساعدهم في الإجابة عن استفساراتهم المتعلقة بالوحدة الاقتصادية (**penma; 2001 : 2**)، ويتطلب التحليل المالي اساسيات محاسبية ومالية واقتصادية ومهارات كمية وحسابية فضلاً عن جوانب سلوكية وقانونية وسياسية وبذلك يستخدم المحلل المالي بيانات كثيرة ومختلفة منها مالية وغيرمالية ومنها كمية وغيركمية ثم معالجتها وتقديمها كمعلومات لصانع القرا ر(الجميل،١٩٩٧:ص٤٢)، ويحتاج المحلل المالي لانجاز تحليله أداة تحليل تتناسب وعوامل عدة كالهدف، المعلومات المتوفرة ، ونطاق التحليل. لذا فان اختيار الأداة يعد أساس نجاح التحليل فإذا كان يهدف إلى تقييم سيولة الوحدة الاقتصادية فانه يجب على المحلل استخراج النسب الدالة على السيولة ، في حين إذا كان الهدف من التحليل دراسة قدرة االوحدة الاقتصادية على توليد التدفقات النقدية فانه يجب عليه اللجوء إلى نسب التدفقات النقدية وتحليل قائمة التدفقات ...الخ (**خنفروالمطارنة:٢٠٠٦: ٩٣**) وإن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بالموضوعية والموثوقية والملائمة(**مطر:١٩٩٧: ٥**). لذا فالهدف الأساس للتحليل المالي الذي يتمثل في القدرة على قياس العائد والمخاطرة لاتخاذ قرارات الاستثمارأوالاقتراض،وأن هذه القرارات تتطلب تقدير المستقبل ، سواء كان خلال الشهرأو السنة

آوعقد من الزمن، وفي توفيرها العنصرالأساس للتدفقات النقدية والدخل للمستقبل(**White &et,al; 1997: 4**).

ونتيجة التطورالحاصل في مجال المهنة من نظرة الفاحصة السريعة الى استخدام اساليب كمية تحليلية ادى الى استخدام مصطلح الفحص التحليلي وطرح هذا المصطلح في ادلة ومعاييرالتدقيق واصبح مقبول ولاغلب المدققين في مجال ممارسة المهنة ولعدة سنوات مضت ويمكن للفاحص الضريبي الاستفادة من ادوات التحليل في تنفيذ اجراءات الفحص الضريبي المختلفة للحصول على دلائل كافية ومؤشرات مالية وتشغيلية يمكن أن يعبرمن خلالها عن رأيه حول البيانات المالية ومدى ملائمتها مع فرض استمرارية الوحدة الاقتصادية وتقويم بقائها في المستقبل المنظور ،اذن عملية فحص الحسابات والتقارير المالية والتحليل المالي لها باستخدام النسب المالية والمؤشرات للتغيرات لاعطاء صورة واضحة عن نتيج ة النشاط وا لمركز المالي للوحدة الاقتصادية من خلال استخدام اختبارات الفحص التحليلي من قبل الفاحص .

- الفحص الضريبي التحليلي

الفحص الضريبي يعتبر فحصاً لغرض خاص بهدف تحديد الوعاء الضريبي، حيث يقوم الفاحص بالتأكد من إن المكلف قد اعد إقراره الضريبي طبقا لإحكام القانون ، وفحص الحسابات للتأكد من انتظام وأمانة الدفاتر وأنها تتضمن كافة أنشطة الوحدة الاقتصادية والتوصل إلى نتائج يكّون على أساسها رأيه عن تلك الدفاتر والسجلات عن طريق الحصول على أدلة إثبات كافية وصحيحة عند قيامه بالفحص التحليلي واستخدام الإجراءات التحليلية .

الفحص التحليلي الضريبي هو مشابه إلى حد كبير أو مستنبط من التحليل المالي ، ومن الممكن استعمال طرق عديدة لانجاز اجراءات الفحص التحليلي ، وهذه الطرق تمتد من المقارنات البسيطة وصولاً الى التحليلات المعقدة التي تستخدم تقنيات احصائية متقدمة (**الاتحادالدولي للمحاسبين:٢٠٠٨:ص٤٥٨**) وهذه الاساليب تولد افاقاً واسعة ومتطورة لمهنه التدقيق وفحص القوائم المالية، ويأتي في مقدمة هذه الاساليب التحليل المالي بفروعه المختلفة ، لإن الركن الاساس للتحليل المالي هو عمليات المقارنة (المقارنات)، وهذه المقارنات تمكن من اكتشاف القيم الشاذة او غيرالمنسجمة مع المقاييس العامة او مع المقاييس التاريخية وبالتالي فإنها تلتقي مع اجراءات الفحص التحليلي واهدافه، وعمليات تقييم المعلومات المالية التي يحصل عليها الفاحص عن طريق العلاقات الموضوعية والسببية التي يمكن التنبؤ بها من خلال البيانات المالية وغيرالمالية والتي تشمل المقارنات البسيطة حتى استخدام النماذج المعقدة التي تت ضمن العديد من العلاقات والعناصر (**Ramos;2006;167**)، ويمكن تعريف الاجراءات الفحص التحليلي على انه اجراءات لفحص المعلومات في البيانات المالية وذلك بمقارنتها مع الموازنات او مع

االرقام السنة السابقة ودراسة الاخت لافات والاستفسار عن أسباب الاختلافات (**التميمي :٢٠٠٦:ص١٠٦**) .وكما يعرف الفحص الضريبي بأنه فحص التقارير الضريبية المقدمة من المكلفين والمعززة بقوائم مالية فحصاً انتقادياً في ضوء المعلومات والبيانات ا لإضافية المتعلقة بهم لغرض الوصول إلى الدخل الخاضع لضريبة الدخل في مدة زمنية معينه (سنة ع ادة) على وفق المبادئ المحاسبية وقانون ضريبة الدخل والتعليمات النافذة (**راضي** ،٢٠٠٨ : ٤٠) إذ يمثل الفحص الضريبي مجموعة من الأساليب والإجراءات التي يقوم بها الفاحص وفق برنامج محدد في التشريع وتقدير يستند إلى الخبرة لتحديد وربط الضريبة المستحقة .

الغرض الاساسي وراء تطبيق الفحص التحليلي الضريبي هو توقع وجود علاقات معقولة بين البيانات المالية واستمرارها ،الا اذا وجدت ظروف خاصة تدعو خلاف ذلك عل ى سبيل المثال وجود عمليات او احداث غيرعادية محددة او التغيرات المحاسبية ،او التقلبات العشوائية، او وجود بيانات غير صحيحة نتيجة الغش او الخطا.فإذا ماتبين من الفحص ظهور هذه العلاقات فأن ذلك يمد الفاحص بدليل اثبات على صحة وسلامة هذه البيانات واذا ماتضح من الفحص اختفاء العلاقات السابقة ووجود تقلبات غير متوقعة ، فأن ذلك يعد مؤشرا على احتمال وجود اخطاء في هذا المجال مما يؤدي بضرورة قيام الفاحص بدراسة وفحص الانحرافات ، إلا أن القائم به هوالهيئة العامة للضرائب وهو يستند على تحليل كل ما له تأثير على نتائج الحسابات الخاصة بالوحدة الاقتصادية ومعرفة ماهية المصاريف مقارنة بالإيرادات، كما يتضمن مقارنة نتائج السنة الحالية مع ما يقابلها في السنوات السابقة أو مقارنة نتائج الوحدة الاقتصادية مع الوحدات الأخرى المماثلة لها في الصناعة أو النشاط(**الكبيسي**: ٢٠٠٦ :٦٣). وتعد السلطة المالية احد مستخدمي القوائم المالية ، فإنها تتحرى عن الأرباح التي تحققها الوحدة الاقتصادية من خلال الدراسة التفصيلية لقوائمها المالية المقدمة للسلطة المالية لأجل الوصول إلى الأرباح الحقيقية واحتساب مبلغ الضريبة الواجب استيفاؤه منها ، وبهذا فان السلطة المالية بحا جة إلى التحليل الضريبي لغرض الو قوف على الأرباح المتحققة للوحدة . ولكن تحديد الربح الضريبي للوحدة الاقتصادية لا يتوقف عند حدود معالجة بنود الحسابات التي تظهر في كشوفاتها المالية لان بعض حسابات الموجودات والمطلوبات قد تكون دا لة لقياس بعض بنود الربح الضريبي ، ومن أمثلة ذلك عندما يمنح القانون إعفاءا ضريبياً نسبة من رأسمال المستثمر أو عندما يفرض ضريبة إضافية على الأرباح نسبة محددة لعائد رأسمال المستثمر. وكذلك عندما يكون إعفاء جزء من الأرباح المرحلة إلى حساب الاحتياطيات من ضريبة الدخل مشروطاً باستخدامها لإغراض محددة ضمن سقف زمني معين.

- أهمية التحليل الضريبي

إن استخدام مؤشرات التحليل الضريبي من قبل المخمن يولد لدى الوحدة الاقتصادية الخاضعة للضريبة (المكلف) قناعة كافية بأن مبلغ الضريبة المترتب عليها جاء بعد التوصل إلى صافي ربحها الحقيقي من خلال دراسة حساباتها دراسة تحليلية مبنية على أسس علمية ، وتتجسد أهمية التحليل الضريبي للقوائم المالية في التأكد من سلامة الحسابات التي يمكن بواسطتها التوصل إلى الربح الضريبي المنسجم م ع محتوياتها(**الكبيسي،مصدرسابق:٦٥**). واكتشاف التلاعب الذي من المحتمل أن تحتويه حساباتها وما لذلك من أه مية في تحقيق العدالة وفي حماية أموال الدولة من التهرب الضريبي ، إذن التحليل الضريبي يسهم في الوصول إلى الربح الضريبي الحقيقي الذي يوفر القناعة للمكلف حول مبلغ الضريبة المترتب عليه بالاعتماد على مؤشرات عملية الفحص الضريبي التي تمكن المحلل الضريبي من القيام بعملية التحليل باستخدام النسب المالية للوصول إلى ربح اقرب للعدالة والذي يقتنع بها كل من السلطة المالية والمكلف.

- **طبيعية اجراءات التحليل الضريبي .**

الفحص التحليلي يقصد به مجموعة الإجراءات التحليلية(**عطا:٢٠٠٢: ص٥٣**) ويقصد بالإجراءات التحليلية بحسب ما ورد في معيارالمراجعة الدولي رقم ٥٢٠ فقرة (٣) بأنها تحليل النسب والمؤشرات المهمة ومن ضمنها نتائج البحث للتقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها (**دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين :٢٠٠١: ٢٩٨**) وقد تضمن المعيار خمسة انواع من الاجراءات التحليلية(**مصدرسابق :ص٤٥٨**)

أ –مقارنة معلومات المنشأة المالية مع المعلومات المالية المقارنة لفترات سابقة.

ب مقارنة معلومات المنشأة المالية مع النتائج المتوقعة.

ت دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية التي يتوقع ان تتماثل مع النموذج المتنبأ به والمبني على خبرة المنشأة.

ث مقارنة المعلومات المنشأة المالية مع المعلومات المتماثلة للجهة القطاعية .

ج دراسة العلاقات بين المعلومات المالية وال معلومات غير المالية ذات العلاقة .

فالإجراءات التحليلية تتكون من تحليل المؤشرات والاتجاهات الهامة التي تتضمن فحص التقلبات والعلاقات التي تتسم بأنها غير متسقة مع المعلومات الملائمة الأخرى أو تنحرف عن القيم القابلة للتنبؤ، كما تساهم الإجراءات التحليلية في إتاحة الفرصة للفاحص إن يتطلع في نظرة عامة إلى أمور أو أشياء أو إجابة عن سؤال هل للأرقام معنى محدد لها ، إذن الإجراءات التحليلية يمكن إن تسهم في الكشف عن بعض المؤشرات أو علامات التحذير لعينة الفحص والتي تساعد الفاحص في تقدير وفرض الضريبة على المكلف.

تتضمن الإجراءات التحليلية استخدام النسب المالية . حيث يؤدي إلى توفير تفهم مفيد لمعظم الأوضاع والأحداث المالية الجارية، وفحص القوائم المالية من منظور المستخدم . ويمكن أن يكون التحليل المالي فاعلاً في التعرف على الجوانب التي يحتمل إن يوجد فيها مشاكل وتكون بحاجة لتحليل إضافي(**ارينزولويك، ٢٠٠٢ :٢٦٤**) ، ويتبين دورالتحليل المالي وأهميته في عملية الفحص الضريبي عن طريق استخدام الوسائل (الإجراءات) الفنية المعتمدة في عملية الفحص الضريبي من اجل الوصول إلى معلومات تتسم بالدقة والموضوعية.

وفيما يخص الفاحص الضريبي فان أسلوب الفحص التحليلي يتضمن قيام هبعدد من الإجراءات التي تمكنه من استخدام بعض الاختبارات التحليلية بغرض تحليل العلاقا ت بين البيانات ويتم استخدام ذلك الأسلوب لتقييم معقولية البيانات (**لطفي : ٢٠٠٦: ٣٦١**)، على سبيل المثال قد تشير بعض المؤشرات أو الاتجاهات من معلومات القوائم المالية إلى أمور غير عادية تستدعي من الفاحص أن يقوم بالبحث عن أدلة إثبات إضافية عن بند معين في القوائم المالية ، وحيث إن العلاقات غير العادية الموجودة بين البيانات يمكن أن تحدث لعدد من الأسباب ، فأن الإجراءات التحليلية يمكن أن تخدم تأكيدات القوائم المالية كافة.

ثانياً: اساليب وادوات التحليل المالي والضريبي.

من الممكن استعمال طرق عدة لانجاز الاجراءات التحليلية و من هذه الطرق هو عمليات المقارنة (المقارنات البسيطة) وتعتبر الركن الاساسي للتحليل المالي اذ تمكنه من اكتشاف القيم الشاذة او غير المنسجمة مع المقاييس العامة او مع المقاييس التاريخية وبالتالي فهي تلتقي مع الفحص التحليلي الضريبي واهدافه ويمكن ان تمتد هذه الطرق وصولاً الى التحليلات المعقدة باستخدام تقنيات احصائية متقدمة . إن الإجراءات التحليلية والفحص التحليلي باستخدام النسب المالية تمثل جانباً هاماً في عملية الفحص وأداء الاختبارات على البيانات المالية ، وتسهم في الوصول إلى قناعة المحلل الضريبي بصدق البيانات المالية ودقتها ،إذ يمكن أن تكون كافية عند العمل على تحقيق أهداف معينة ، فضلاً عن الأدلة الأخرى في الوصول إلى وعاء ضريبي يتسم بالعدالة وتقليل حالات التهرب الضريبي..ومن اساليب التحليل الاتي :

١ - أسلوب التحليل المقارن

يتم هذا التحليل عن طريق اظهارقائمتين ماليتين او اكثربجانب بعضهماويغطيان نشاط الوحدة الاقتصادية خلال مدتين متتاليتين او اكثر ثم مراجعة التغيرات التي حدثت في مفردات تلك القوائم على مدارالمدة او عدة سنوات مالية ويتبع هذا الاسلوب بالنسبة للقوائم الملية المنشورة (**مطر:١٩٩٣:ص٦٠١**) ويستخدم المحلل المالي هذا الاسلوب لدراسة وض عية الوحدة الاقتصادية(**نوروآخرون:٢٠٠٥:ص٣١٣**) ومثل هذه المقارنات غالبا ما تقدم كميات ضخمة من المعلومات القيمة والمتعلقة بتطور الوحدة وتقدمها، أن التحليل المقارن يركزعلى دراسة اتجاه نفس

البنود أو مجموعات البنود في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بمرور الزمن فترتان محاسبيتان أوأكثر، إذ يستخرج التغيير الذي طرأ على البند الواحد أو على مجموعة البنود في تاريخين مختلفين، وقد ينسب كل بند من بنود قائمة المركز المالي مئويا إلى مجموع القائمة على اعتبارإن ذلك يساوي١٠٠% ثم تقارن النسبة الخاصة بالبند في القائمة الأولى بنفس البند في القائمة الثانية وعندها يكون المحلل قد قام ب التحليل المقارن با لنسب(تحليل عمودي)(**رمضان:١٩٩٠:ص١١٩**)، ويمتاز التحليل العمودي للقوائم المالية بتسهيل إمكانية تقييم الحجم النسبي لعناصر هذه القوائم ومقدار التغير النسبي في مقاديرها لذلك فهو يركز على مكونات الهيكل النسبي لكل قائمة من هذه القوائم (**حسين: ٢٠٠٦:ص ٢٦٧**)، ودراسة اتجاه النسب (تحليل أفقي) اذ تتم مقارنة قيمتي البند نفسه ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثرمن فترة مالية المدتين متتاليتين اواكثر بصورة مطلقة بهدف استخراج التغيرات وهذه التغيرات يمكن أخذها بالأرقام المطلقة أو بالنسب المئوية ويسمى بتحليل الاتجاهات .

٢ – التحليل بالنسب المالية :-

تعد النسب المالية من اقدم وسائل التحليل والرقابة لدراسة المركزالمالي للوحدة الاقتصادية والحكم على نتائج اعمالها فهي من اهم ألادوات الشائع استخدامها في مجال التحليل الم الي والمحاسبي ولها فاعلية مؤثرة ، ويمكن ان يعبر عنها عموماً بأنها نسب مئوية أو عدد المرات خلال السنة ، ويمكن التحليل بالنسب المالية عن طريق مقارنة النسب المالية بالنسب السابقة ، إذ إن تقلبات النسب أمر ضروري بالأخذ بالاعتبار(**Gibson; 1998; 162**).

ولذلك تعرف النسب المالية على انها علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لاقيمة له الا اذا قورن بنسبة اخرى مماثلة وتسمى بالنسبة المرجعية وعلى ضوء المقارنة يمكن تقو يم الموقف (**الرضوان:١٩٩٧:ص٩٧**)، فأهمية استخدام التحليل بالنسب المالية يرجع إلى كمية المعلومات التي توفرها القوائم المالية وقابلية المقارنة بين الوحدا ت الاقتصاد ية على اختلاف إحجامها (١٢٠: **Rees:١٩٩٠**) ، ويمكن القول ان تحليل النسب المالية هو الاجراء التحليلي الاكثر شيوعاً(**شاكرواخرون:٢٠٠٠:ص٢٥**) ان استخدام النسب المالية من قبل المحلل المالي يساعدنا في العثورعلى افضل الوسائل لعلاج المشكلات المختلفة والاستفادة منها في اداء وظيفتي التخطيط والرقابة، وهذا يؤدي الى توفر فهم مفيد لمعظم الاوضاع والاحداث المالية الجارية وفحص القوائم المالية من منظور المستخدم.

أنواع النسب المالية

إن الفائدة الأساسية من النسب المالية هي في إمكانية استخدامها للمقارنة بين العائد وبين وحدات اقتصادية مختلفة الإحجام، حيث يمكن للنسب إن تبين مسيرة الوحدة الاقتصادية

وعملياتها وميزتها الاقتصادية والمالية والاستثمارية(**White and others, opt:141**). ويمكن تقديم نتائج تحليل النسب المالية على انها اشارات تحذير ومؤشرات مفيدة في اكتشاف وجود اخطاء حالية او محتملة (**ramos;opt;p.174**) حيث إن العبرة ليست في النسب ذاتها ، بل في دلالاتها وفرص الاستفادة منها وبوجه عام يمكن عرض النسب المالية وألية استخدامها ومحاكاتها من قبل المخمن اثناء القيام في عملية التحليل الضريبي والتي يمكن تطبيقها على شركات التي تمتلك سجل ضريبي لسنوات متعددة، يمكن من خلاله إيجاد قيم أو معايير يستدل منها بالحكم للسنوات اللاحقة وهي كالأتي :-

١ - معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون

هذه النسبة تبين سرعة حركة المخزون وكلما ارتفعت كلما كان ذلك مؤشراً على كفاءة المنشأة . ويكون معدل دوران في المنشأت الصناعية هو اقل من معدلات الدوران في المنشأت التجارية . ويكون هذا المعدل في الصناعات الغذائية والصناعات التحويلية اكبر من معدل الدوران في الصناعات الاستخراجية والصناعة الثقيلة .ولابد من احتساب متوسط فترة التخزين وكما يأتي:

متوسط فترة التخزين =٣٦٠ يوم /معدل الدوران .

كلما قلت فترة التخزين ان الافضل للمنشأة ، فتكاليف الخزن تصبح اقل وسيولة المنشأة تتحسن وحاجة المنشأة للاموال تصبح أُقل.

٢ - معدل دوران المدينين

وتحسب النسبة كما يلي :

معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الاجلة /متوسط المدينين

وتصبح هذه النسبة ذات دلالة اكبر من خلال حساب متوسط فترة التحصيل (فترة الائتمان الممنوحة للمدينين) وتحسب هذه النسبة كالاتي :

متوسط فترة التحصيل = ٣٦٠ يوم/متوسط دوران المدينين.

كلا النسبتين متعلقتين بالسيولة فهما يقيسان كفاءة وادارة الأئتمان ومدى فعالية سياسة الائتمان والتحصيل(**مطر : ٢٠٠٦:ص٣٦**)، فكلما ارتفع المعدل وانخفضت فترة الائتمان كلما دل على كفاءة أكبرفي استخدام الموارد المالية للمنشأة ، وانها تحصل ديونها بسرعة وتعيد استثمارها مرة اخرى وهذا مايحسن السيولة ويقلل من حاجتها للتمويل ولاسيما الخارجي، أي كلما زاد معدل دوران الذمم المدينة او نقص متوسط فترة التحصيل كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس صحيح.

وعلى المخمن يبحث عن العملاء الذين تزيد اعمار ديونهم عن شهر ودراسة حساباتهم والتاكد من سلامة الارصدة واذا لاحظ اي تغير في معدل دوران المدينين عند المقارنة بسنوات اخرى فيكون السبب اما تغير في سياسة البيع الاجل واما هناك خطأ في تسجيل المبيعات الاجلة .

٣ - معدل دوران الدائنين

وتحسب هذه النسبة وكما ياتي

معدل دوران الدائنين = صافي المشتريات الآجلة /متوسط الدائنين

وتكون هذه النسبة ذات دلالة اكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد وتح سب النسبة وكما ياتي : **متوسط فترة التسديد = ٣٦٠ يوم /معدل دوران المدينين**

فترة التسديد تظهر الفترة الزمنية التي يمنحها الدائنون للمنشأة .

٤ - معدل دوران رأس المال

وتحسب النسبة على النحو الاتي :

معدل دوران رأس المال= صافي المبيعات/ متوسط رأس المال المستثمر

تبين هذه النسبة مساهمة الاموال المستثمرة في المبيعات ولكن ارتفاع معدل الدوران لايعني بالضرورة زيادة ارباح المنشأة .ويستطيع المخمن الحكم على النسبة بعد مقارنتها مع السنوات السابقة ، او مع ا لمشاريع المماثلة ، او مع المؤشر المعياري للقطاع الذي تنتمي اليه المنشأة.

٥ - معدل العائد على راس المال المستثمر

تحسب النسبة كالاتي:

معدل العائد على راس المال = صافي الأرباح بعد الضرائب ×١٠٠/ رأس المال المستثمر

وتظهر هذه النسبة ربحية الاموال المستثمرة وكلما ارتفعت كان مؤشرا ايجابياً ويجب ان لاتنخفض هذه النسبة عن مستوى سعر الفائدة في السوق لانها يعتبر مؤشر سلبياً لتحمل مخاطر لعمليات الاستثمارية ، ويمكن المقارنة هذه النسبة مع نس بة ذاتها في المنشأت المماثلة او مع القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه المنشأة ومع السنوات السابقة ويستطيع المخمن ان يقارن النسبة مع سعر الفائدة السائد في السوق.

٦ - نسبة ربحية المبيعات

نسبة ربحية المبيعات = صافي المبيعات بعد الضرائب / صافي المبيعات

تظهر هذه النسبة المقدرة للمبيعات على توليد الارباح وكلما ارتفعت فهي مؤشر ايجابي للمنشأة ويستطيع المخمن الضريبي الحكم على هذه النسبة من خلال مقارنتها مع نسب السنوات السابقة او مع النسب المتماثلة في القطاع الاقتصادي . وانخفاض هذه النسبة يعني ارتفاع في المصاريف الإدارية والتسويقية ، إذ إن التغير في صافي الربح حيث إن صافي الربح يعكس العلاقة بين السعر ، الحجم ، والكلفة والذي يمكن أن ينتج من مجموعة من التغيرات في :- **(Helfert ,2000: 87)**

١. سعر بيع المنتج .
٢. مستوى كلفة صناعة المنتج .
٣. أية اختلافات في المنتج ناتجة عن إعمال الوحدة .

٧ - نسبة محمل الربح

وتحسب هذه النسبة كما ياتي : مجمل الربح = مجمل الربح / صافي المبيعات

تظهر هذه النسبة قدرة المبيعات على توليد مجمل الربح وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشراً ايجابياً لالوحدة الاقتصادية. وأن انخفاض هذه النسبة من سنة لأخرى يتطلب البحث عن الأسباب التي أدت إلى ذلك والتي هي نتيجة تغير في الظروف الاقتصادية وقد ترجع إلى احد الأسباب الآتية:**(عطا ،مصدرسابق: ٦٠)**

١. ارتفاع أسعار المشتريات أو تكرار قيد بعض المشتريات .
٢. انخفاض سعر المبيعات أو إخفاء بعض صور قوائم البيع .
٣. تخفيض تقييم المخزون السلعي أخر المدة .

أما ارتفاع هذه النسبة فقد يعود إلى عكس ما سبق .فهذه النسبة تعطي مؤشراً عن الربحية الحقيقية لأنها تعكس ربحية الدينار الواحد من المبيعات، وبذلك تعرف مقدار نسبة الربح إلى كل دينار من المبيعات. وهذه النسبة تعطي للفاحص الضريبي مؤشراً تقديرياً عن قيمة الربح الخاضع للضريبة.

تعد النسب المالية افضل واكثر دلالة لتقويم الاداء ولاسيما عند المقارنة مع المنشأت المماثلة لنها تعبرعن النشاط التشغيلي الاساسي لا لوحدة الاقتصادية ، هذه النسب يمكن استخدامها عند تطبيق اجراءات التحليل الضريبي ، حيث ان على المخمن استخدام معرفته بالعميل وبالصناعة ليقوم بتطوير النسب الآكثر ملائمة والتي تكون نتائجها ذات فائدة اكبر لعملية الفحص الضريبي. حيث ان هنالك محددات لاستخدام تحليل النسب تتجلى في ان تحليل النسب يركز على الماضي والمعاملات الحالية مجتمعة ممايؤدي الى صعوبة عمل المقارنة بين

نسب التحليل المستعملة في الوحدة الاقتصادية مع الوحدات الاقتصادية الأخرى المماثلة نظراً لاختلاف الأساليب في حساب النسب المالية ، مثال ذلك اختلاف طرق تقييم المخزون السلعي.

٨. نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى المبيعات

تعد هذه النسبة من الأهمية، إذ إن هناك في الغالب نسبة ثابتة بين تكلفة الب ضاعة والمبيعات لكل نوع من السلع ، فإذا ما تبين من الفحص وجود تغير جوهري في هذه النسبة ، فيجب على الفاحص أن يدرس أسباب ذلك والتأكد من صحة جرد وتقييم المخزون ومراجعة بيانات المشتريات والمبيعات (**عطا،مصدرسابق**:٦٠) وهذه النسبة يمكن أن تعتبر كمؤشر لاحتساب الربح وبالتالي احتساب الضريبة في ظل ظروف اقتصادية شبه مستقرة .

- **ملاءمة استخدام النسب المالية في التحليل الضريبي**

النسب المالية لا تعني شيئا بذاتها إذ يقتضي الأمرمقارنتها مع معاييرأو نسب محددة ومعروفة وتلقي مثل هذه المقارنة الضوء على ما تعنيه النسب التي تم استخراجها وما إذا كانت مرتفعة أومنخفضة، ومن الشائع مقارنة النسب المالية للوحدة الاقتصادية مع مثيلاتها على مستوى الصناعة وهوما يطلق عليه معيار الصناعة، أومقارنة تلك النسب مع مثيلاتها في الأعوام السابقة لنفس الوحدة الاقتصادية، وهوما يطلق عليه المعيارالتاريخي(**هندي**:٢٠٠٤: ١١٧). فالتحليل المالي يدرس التاريخ المالي للوحدة الاقتصادية لغرض المقارنة ،لأنه من خلال النظر إلى ميل مفردات النسب المالية في ارتفاعها وانخفاضها أوبقائها ثابتة نسبياً ، قراءة نقطة القصور أو قوة في القوائم المالية وملاحظة الإدارة الجيدة(**Gibson, 1998:165**).

وإن المعاييرالصناعية والتاريخية هي الأكثر استخداما في ال عمل الضريبي لان الأولى (المعاييرالصناعية) تتيح الفرصة لمعرفة تأثير الظروف المحيطة على نشاط الوحدة الاقتصادية من انخفاض الطلب أو زيادته أما الثانية(المعاييرالتاريخية) فإنها تعطي الفرصة لدراسة تاريخ الوحدة من خلال نسبها المالية لعدد من السنين والتغيرات في هذه النسب وخصوصا نسب الربحية.

ثالثاً– الوعاء الضريبي للدخل

- **مفهوم الوعاء الضريبي**

يقصد بالوعاء الضريبي المنبع الذي تغترف منه الدولة مئونتها بواسطة الضرائب أو بعبارة أخرى ما يخضع للضريبة، وتحديد هذا الوعاء يقتضي مقدما أن نحدد ما إذا كانت الدولة

تعتمد في تحصيل موءنتها المالية على ضريبة واحدة أو عدة ضرائب أو يكون وعاء ضرائبها الأشخاص أو الأموال أو نتواصل إلى هذه الضرائب بطريق مباشر أو غير مباشر لتمس دخل الفرد من بعض تصرفاته أم تفرضها على دخل الفرد أم رأسماله (العمري، ١٩٨٨: ص٩٨). لكل ضريبة وعاء معين يتمثل في المادة التي تخضع لها ، أو المحل الذي تفرض عليه وقد يكون الوعاء شخصا أو مالا" وهذا ما يثير تقسيم الضرائب إلى ضرائب على الأشخاص وضرائب على الأموال.

لتحديد الوعاء الضريبي أهمية خاصة من حيث حصيلة الضريبة وعدالة التوزيع ، وقد تطورت الطرائق التي تصل بها الإدارة الضريبية إلى وعاء الضريبة مع تطورالأجهزة الإدارية للضريبة ومع تقدم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. لقد كان الوصول إلى الوعاء الضريبي يجري بطرائق غير مباشرة ثم قاد التطور إلى وجود وسائل يمكن التعرف بها على مقدار الوعاء بصورة مباشرة، ومن هذه الطرائق : (**إسماعيل:٢٠٠١: ٤٩٩**)

أ – الطريقة المباشرة

يتم بموجبها تحديد الوعاء بعد النظر بتفصيلات مكوناتها كلها وتتم هذه الطريقة بأسلوبين –:

١ – أسلوب التقدير الذاتي (الإداري)

بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف بتقديم إقرار مقدار دخله وتقوم السلطة المالية (المخمن)، بالتحقق من صحة هذا الإقرار وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا في الوقت الحاضر في غالبية الدول ،تمتاز بأنها تتخذ المركز المالي للمكلف أساسا " لفرض الضريبة وان كان لا يمكن الاعتماد كليا على الإقرار ب ل يجب فحصه وتدقيقه وإجراء التحريات الدقيقة للتحقق من صحته.(**العمري،مصدرسابق: ١٢٩**)

٢ – أسلوب التقدير الإداري (المباشر)

بموجب هذه الطريقة يتم تقدير دخل المكلف عن طريق جمع المعلومات عن أنشطته المختلفة عن حجم أنشطته مثلا ، أو حالة منشاته وطاقاتها الإنتاجية . وعادة " ترسل الإدارة الضريبية موظفيها إلى موقع العمل للوصول إلى الدخل الحقيقي له ، ويعاب على هذا الأسلوب انه يتدخل في شؤون المكلفين الخاصة فضلاً عن حاجته إلى عدد كبير من الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة العالية (**عبود :٢٠٠٦: ٣٢**)، وفي العراق يعمل بموجب هذا الأسلوب مثل ضري بة إيراد العقار السنوية حيث يتم تقديرها إداريا" من قبل لجان التقدير.

ب – الطريقة الغيرالمباشرة

تتم الطريقة الغير المباشرة لتحديد الوعاء الضريبي بأسلوبين وكما يأتي:

١ - أسلوب تقدير الدخل على أساس المظاهر الخارجية

بموجب هذه الطريقة تعتمد السلطة المالية في تقدير دخل المكلف على بعض المظاهر الخارجية له مثل عدد الخدم ، القيمة الايجارية لسكن المكلف ، وفي الواقع إن اغلب النظم الضريبية ابتعدت عن تطبيق هذا الأسلوب في الوقت الحاضر تلافياً للتهرب الضريبي الذي قد يلجأ إليه المكلف(**السلطان، ٢٠٠٤: ٤٠**).

٢ - أسلوب التقدير الإداري الغير المباشر(الجزاف)

تلجأ السلطة المالية إلى تطبيق هذا الأسلوب عادة عندما يمتنع المكلفون عن تقديم إقراراتهم الضريبية، أو عند عدم وجود دفاتر محاسبية أمينة تبين القيمة الحقيقية لوعاء الضريبة، والتقدير الجزافي إما أن يكون قانونياً ، إذا حدد التشريع الضريب ي القرائن التي يعتمد عليها هذا التقدير، أو يكون الجزاف إدارياً إذا وضعت السلطة المالية هذه القرائن ،كما قد يتفق على تحديد القرائن بين الإدارات الضريبية والمكلفين وتسمى هذه الحالة بالجزاف ألاتفاقي .(**مصدرسابق:٤٠**)، ويتم تحديد الوعاء الضريبي بالاستناد إلى بعض القرائن والأدلة التي لها صلة بالمادة الخاضعة للضريبة.

رابعاً : تطبيق النسب المالية في عينة البحث.

إن إلية التحاسب ا لضريبي في الهيئة العامة للضرائب /قسم الشركات هي بموجب الضوابط التي هي عبارة عن قرائن افتراضية مرتبطة بعنصرأو عناصر معينة من الدخل تستند إليها السلطة المالية والتي تقدر بموجبها أرباح مصادر الدخل الخاضعة للضريبة ،حيث يتم إخضاع نسبة معينة من الربح المتحقق حسب طبيعة نشاط كل شركة للضريبة والذي يختلف من سنة لأخرى تبعاً لهذه الضوابط، ومن ثم يضرب الدخل الخاضع للضريبة بالسعر الضريبي والبالغ ١٥% ، وتقوم السلطة المالية بمجموعة من الاجراءات التي ترمي الى تحديد دخل المكلف الصافي وبالتالي تحديد مقدار الضريبة على هذ ا الدخل الواجب الاستيفاء وتسمى هذه العملية بعملية الفحص الضريبي ، وسيتم في هذا البحث إتباع أسلوب علمي وحديث لاستنبا ط مجموعة من المعايير يمكن الرجوع إليها في تحديد الربح الخاضع للضريبة و هذه المعايير تم استنباطها بالرجوع إلى القوائم المالية السابقة للشركة قيد الدراسة للسنوات ١٩٩٨ – ٢٠٠٢ ولقد تم اعتماد القوائم المالية لهذه الفترة لأسباب عدة منها وجود استقرار اقتصادي نسبي في السوق العراقية لهذه الفترة، وكذلك توفر معلومات مستفيضة لدى الهيئة العامة للضرائب من القوائم المالية للشركات، وكذلك وضوح القوانين الضريبية في هذه الفترة مقارنة مع الفترات اللاحقة أو السابقة . المعايير التي تم احتسابها هي خمسة معايير وكما يأتي:

١. نسبة صافي الربح إلى المبيعات ٣ . نسبة صافي الربح إلى رأس المال.

٢. نسبة مجمل الربح إلى المبيعات ٤ . نسبة المبيعات إلى رأس المال.

٥ . نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات.

أولاً- معلومات عن الشركة

١. تأسست الشركة في ١٢٦ ٦ ١٩٨٥١

٢. رأس مال الشركة ٢٨٠٠٠٠دينار،وقامت الشركة بزيادة ر أسمالها في سنة ٢٠٠٢ ليبلغ٣٦٠٠٠٠ دينار.

ثانياً- استخدام المعاييرالمستنبطة من أسلوب التحليل المالي للقوائم المالية للشركة للفترة من ١٩٩٨ ولغاية ٢٠٠٢

١. المعيار الأول- نسبة صافي الربح إلى المبيعات

جدول (١)

نسبة صافي الربح إلى المبيعات للشركة للفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٢

السنة	صافي الربح(دينار)	المبيعات(دينار)	صافي الربح النسبة= ـــ المبيعات
١٩٩٨	١٣٢٢٥٨٩	١٣٥٣٥٦ ٠٠	%9.77
١٩٩٩	٥١٢٧٧٥٥	٥٢٤٢٨٠ ٠٠	%9.78
٢٠٠٠	٣٦٤٧٤٢	٥٠٢٨٥٠ ٠	%7.17
٢٠٠١	٨٦٣٩٩٧	٧٠٤٢٠٠ ٠	%12.26
٢٠٠٢	١٨١٢٩١٥	٢٣٥٨٤٠ ٠٠	%7.68
معدل النسبة			*%9.34

يتضح من جدول (١) إن نسبة صافي الربح إلى المبيعات التي تعكس ربحية الدينار الواحد من المبيعات المتحققة، كانت متقاربة خلال السنوات المحددة، ويمكن استخراج معدل صافي الربح إلى المبيعات وكالاتي:

***معدل نسبة صافي الربح إلى المبيعات = %9.77+ %9.78+ %7.17+ ١٢.٢٦%+ ٧.٦٨%**

٥

= ٩.٣٤%

المعدل المستخرج مقبول يعكس صافي الربح المتحقق إلى المبيعات خلال السنوات من١٩٩٨ ولغاية٢٠٠٢،وهوالمعيارالأول لاحتساب الضريبة وفق معايير البحث.

٢.المعيار الثاني- نسبة مجمل الربح إلى المبيعات

جدول (٢)

نسبة مجمل الربح إلى المبيعات للشركة للفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٢

السنة	مجمل الربح (دينار)	المبيعات(دينار)	النسبة= مجمل الربح / المبيعات
١٩٩٨	٢٥٤١٥٥٦	١٣٥٣٥٦٠٠	%١٨.٧٧
١٩٩٩	١٠٤٦٥٥٣ ٧	٥٢٤٢٨٠٠٠	%١٩.٩٦
٢٠٠٠	٦٦١٣١٧	٥٠٨٢٥٠٠	%١٣.٠١
٢٠٠١	١٤٨٢٦٩٧	٧٠٤٢٠٠٠	%٢١.٠٥
٢٠٠٢	٢٨٦٨٢٠٧	٢٣٥٨٤٠٠٠	%١٢.١٦
معدل النسبة			**%١٦.٩٩***

من خلال جدول المقارنة رقم (٢) لمقارنة نسبة مجمل الربح إلى المبيعات خلال المدة المحددة، تبين إن النسب المستخرجة تعبر عن قابلية الوحدة على الإنتاج وتحقيق الأرباح، فمن خلال الجدول يظهر إن النسب كانت متفاوتة في أقيامها من سنة لأخرى . وبذلك يمكن استخراج معدل مجمل الربح إلى المبيعات خلال السنوات أعلاه وكما يأتي:

***معدل النسب = (١٨.٧٧%+ ١٩.٩٦%+١٣.٠١%+ ٢١.٠٥%+ ١٢.١٦%) / ٥**

= ١٦.٩٩%

وهذا المعدل يعتبر المعيار الثاني المستخدم في احتساب الضريبة وفق معايير البحث وهو مقبول إلى حد ما، حيث إن أرباح الشركة تشكل نسبة ١٦.٩٩% من قيمة المبيعات أي تقريباً ١٧%، ليكون مكمل للمعيار الثالث المستخرج.

٣ – المعيار الثالث– نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات

جدول (٣)

نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات للشركة للفترة من ١٩٩٨–٢٠٠٢

السنة	كلفة المبيعات(دينار)	المبيعات (دينار)	النسبة= كلفة المبيعات / المبيعات
١٩٩٨	١٠٩٩٤٠٤ ٤	١٣٥٣٥٦٠٠	%٨١.٢٢
١٩٩٩	٤١٩٦٢٤٦ ٣	٥٢٤٢٨٠٠٠	%٨٠.٠٣
٢٠٠٠	٤٤٢١١٨٣	٥٠٨٢٥٠٠	%٨٦.٩٨
٢٠٠١	٥٥٥٩٣٠٣	٧٠٤٢٠٠٠	%٧٨.٩٤
٢٠٠٢	٢٠٧١٥٧٩ ٣	٢٣٥٨٤٠٠٠	%٨٧.٨٣
معدل النسبة			*%٨٣

من خلال الجدول أعلاه يظهر نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات للسنين من ١٩٩٨ ولغاية ٢٠٠١ تكون متقاربة من حيث التكاليف المنفقة خلال السنوات المذكورة ولكن نجد في سنة ٢٠٠٢ انخفاض كبير في التكاليف مقارنة بالإيرادات المتحققة، وبذلك يكون معدل نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات للفترة أعلاه كالأتي:

***معدل نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات = (%٨١.٢٢+ %٨٠.٠٣ + %٨٦.٩٨+ %٧٨.٩٤ + %٨٧.٨٣) / ٥**

= %٨٣

هذه النسبة معقولة في ضوء النتائج المستخرجة من جدول (٣)، وعند مقارنة هذه النسبة مع معدل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات المكملة لها، إذن مجمل الربح يكون ١٠٠%–٨٣% =١٧% وهو مكمل للمعيار المستخرج في جدول (٢).

٤ – نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية

جدول (٤)

نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية للشركة للفترة من ١٩٩٨–٢٠٠٢

السنة	صافي الربح(دينار)	رأس المال(دينار)	النسبة= صافي الربح / حقوق الملكية
١٩٩٨	١٣٢٢٥٨٩	١٢٣٥٤٨٧	%١٠٧.٠٥
١٩٩٩	٥١٢٧٧٥٥	٤٣٧٣٠٤١	%١١٧.٢٥
٢٠٠٠	٣٦٤٧٤٢	١٠٨٩١٨٣	%٣٣.٤٨

٢٠٠١	٨٦٤٩٩٧	١٥٢٦٥٠٩	%٥٦.٦٦
٢٠٠٢	١٨١٢٩١٥	١١٧٥٧٣٥	%١٥٤.١٩
معدل النسبة			**%٩٣.٧٢***

من خلال جدول (٤) يتبين إن نسب صافي الربح إلى حقوق الملكية كانت خلال سنة ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ اكبر من نسبة ١٠٠%، إي اكبر من نسبة حقوق الملكية، وذلك لان قيم صافي الربح المتحقق كان اكبر من قيم حق الملكية، لان الشركة لم تأخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم. وبذلك يمكن استخراج معدل نسب صافي الربح إلى حقوق الملكية وكالاتي:

***معدل نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية** = (١٠٧.٠٥%+ ١١٧.٢٥%+ ٣٣.٤٨%+ ٥٦.٦٦%+ ١٥٤.١٩%) / ٥

= ٩٣.٧٢%

٥ - نسبة المبيعات إلى حقوق الملكية

جدول (٥)

نسبة المبيعات إلى حقوق الملكية للشركة للفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٢

السنة	المبيعات(دينار)	حقوق الملكية(دينار)	النسبة= المبيعات / حقوق الملكية
١٩٩٨	١٣٥٣٥٦٠٠	١٢٣٥٤٨٧	%١٠٩٦.٥٦
١٩٩٩	٥٢٤٢٨٠٠٠	٤٣٧٣٠٤١	%١١٩٨.٨٩
٢٠٠٠	٥٠٨٢٥٠٠	١٠٨٩١٨٣	%٤٦٦.٦٣
٢٠٠١	٧٠٤٢٠٠٠	١٥٢٦٥٠٩	%٤٦١.٣١
٢٠٠٢	٢٣٥٨٤٠٠٠	١١٧٥٧٣٥	%٢٠٠٥.٨٩
معدل النسبة			**%١٠٤٥.٨٥***

***معدل نسبة المبيعات إلى حقوق الملكية** = (١٠٩٦.٥٦%+ ١١٩٨.٨٩+ ٤٦٦.٦٣+ ٤٦١.٣١%+ ٢٠٠٥.٨٩%) / ٥

=١٠٤٥.٨٥%

من خلال جدول (٥) يتبين إن الشركة لم تقم بتقييم رأسمالها وفق الكلف الجارية، وإنما بقت على الكلف التاريخية عند إعداد حساباتها الختامية، فلذلك نجد إن القيم جاءت اكبر

من ١٠٠%، أي اكبر من قيم رأس المال ففي سنة ٢٠٠٢ نجد إن الإيرادات اكبر من رأس المال ب ٢٠٠٥% وهذا غير مقبول منطقياً للمقارنة، دون الأخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم خلال سنوات المقارنة إذ أن فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المالية المعدة في فترات تسودها معدلات تضخم مرتفعة مضللة في تعبيرها عن أداء الوحدة الاقتصادية.

لذا يتضح من خلال الجدولين (٤) و(٥) في عملية التحاسب الضريبي لا يمكن اعتماد معدل النسبة كمعيار لان حق الملكية مقيم ومثبت وفق أساس الكلفة التاريخية، أ ما صافي الربح والمبيعات مثبت وفق أساس الكلف الجارية وبذلك أصبح هناك عدم اتساق اوالثبات في عرض القوائم المالية وبالتالي عدم منطقية النسبة المحتسبة لاعتمادها على نظريتين مختلفتين.

ثالثاً:مقارنة المعاييرالمستخرجة مع أسلوب التقديرالاحتياطي في الهيئة العامة للضرائب

لغرض التحقق في موضوعية هذه المعاييرالمستخرجة في بحثنا في احتساب الضريبة لسنوات سابقة ومقارنتها مع تقديرات المخمن لنفس السنوات وكذلك مع القيم الفعلية المقدمة في القوائم المالية للشركة تم اعتماد هذه المعايير المستخرجة في البحث وكما يأتي:

١. استخدام المعيار الأول(صافي الربح إلى المبيعات)

إن استخدام المعيار الأول (صافي الربح إلى المبيعات) لاحتساب الضريبة المفروضة على المكلف، ذلك لغرض التوصل إلى مقارنة الضريبة المستخرجة وفق هذا المعيار مع الضريبة الفعلية وفق القوائم المالية المقدمة إلى الهيئة العامة للضرائب والضريبة المقدرة من قبل المخمن، ويتم ذلك وفق الأتي:

استخراج صافي الربح المتحقق وفق معدل صافي الربح إلى المبيعات (المعيار الأول) جدول (١) البالغ ٩.٣٤% في قيمة مبيعات كل سنة. وعلى أساس الربح المستخرج يتم احتساب الضريبة وفق السعرالضريبي البالغ ١٥% كما موضح أدناه بالنسبة لسنة ١٩٩٨:

قيمة المبيعات لكل سنة×معدل نسبة صافي الربح إلى المبيعات= صافي الربح المتحقق

١٣٥٣٥٦٠٠ x ٩.٣٤%=١٢٦٤٢٢٥ دينارصافي الربح المتحقق وفق المعيارالاول

١٢٦٤٢٢٥X ١٥% = ١٨٩٦٣٣ دينارالضريبة المقدرة وفق هذا المعيار

وهكذا بالنسبة لبقية السنوات وكما مبين في الجدول (٦)

جدول (٦)

مقارنة الضريبة الفعلية مع المقدرة وفق المعيار الأول(صافي الربح إلى المبيعات)

السنة	الضريبة وفق القوائم المالية للشركة	الضريبة المقدرة من قبل المخمن	مقدار الانحراف عن الضريبة وفق القوائم المالية للشركة	الضريبة المقدرة وفق معايير البحث	مقدار الانحراف عن الضريبة وفق القوائم المالية للشركة
١٩٩٨	٤٤٨٦٦٥	١٢٠٣٥٠٠	-٧٥٤٨٣٥	١٨٩٦٣٣	٢٥٩٠٣٢

١٩٩٩	١٣٤٤٧١٤	٣٠٥٠٠٠٠	١٧٠٥٢٨٦-	٧٣٤٥١٦	٦١٠١٩٨
٢٠٠٠	٥٤٧١١	٩٦٧٥٠٠	٩١٢٧٨٩-	٧١١٩٨	١٦٤٨٧-
٢٠٠١	١١٦٦٤٠	١١٦.٦٤٠	صفر	٩٨٦٥٨	١٧٩٨٢
٢٠٠٢	٣٠٣٢٢٨	٣٠٤.٠٠٠	٧٧٢-	٣٣٠٤١١	٢٧١٨٣-

يتبين من خلال الجدول (٦) إن قيمة الضريبة المقدرة من قبل المخمن في سنة ١٩٩٨ تشكل نسبة ٩٠.٩٩% من صافي الربح القابل للتوزيع والبالغ ١٣٢٢٥٨٩ دينار، وفي سنة ١٩٩٩ بلغت الضريبة المقدرة من قبل المخمن نسبة ٥٩.٤٨% من الربح المتحقق البالغ ٥١٢٧٧٥٥ دينار، وفي سنة ٢٠٠٠ بلغت الضريبة نسبة ٢٦٥.٢٥% من صافي الربح المتحقق البالغ ٣٦٤٧٤٢ دينار أي تجاوز صافي الربح المتحقق والقابل للتوزيع بمقدار (٦٠٢.٧٥٨) دينار، أما الضريبة لسنة ٢٠٠١ فقد كانت متساوية مع تقدير المكلف في قوائمه المالية، أما في سنة ٢٠٠٢ فقد كان تقدير المخمن متقارباً مع تق دير المكلف في قوائمه المالية . اما مقدار الضريبة المحتسبة وفق معايير البحث جاءت اقل بكثير من مقدار الضريبة المقدرة من قبل المخمن، ولكن جاءت اقيامها متقاربة مع اقيام الشركة كما في سنة ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، اما في سنة ٢٠٠٢ جاءت الضريبة المحتسبة وفق معيار البحث مساوية بشكل تقريبي مع تقدير المخمن وكذلك وفق القوائم المالية للشركة . هذا يدل على عدالة وصدق المعيار المستخدم في بحثنا في احتساب الوعاء الضريبي لهذه السنوات، بدلا من التقدير الجزافي للسنوات السابقة من قبل المخمن.

٢- مقارنة الضريبة الفعلية مع الضريبة المحتسبة وفق معايير البحث

لغرض التحقق من منطقية المعايير في احتساب الضريبة للشركة للفترة المحددة من ١٩٩٨-٢٠٠٢ ثم مقارنة الضريبة التي دفعت فعلاً من قبل الشركة إلى الهيئة العامة للضرائب مع الضريبة التي تم احتسابها بموجب معايير الثلاثة في البحث (معيار صافي الربح ومعيار مجمل الربح ومعيار كلفة المبيعات). كما في جدول(٧) كالاتي:

جدول رقم(٧)

مقارنة الضريبة الفعلية مع الضريبة المقدرة وفق معايير البحث

السنة	الضريبة الفعلية وفق القوائم الماليةللشركة*	الضريبة وفق المعيار الأول**	الضريبة وفق المعيار الثاني***	الضريبة وفق المعيارالثالث****
١٩٩٨	٤٤٨٦٦٥	١٨٩٤٩٨	١٨٩٤٩٨	١٨٩٤٩٨
١٩٩٩	١٣٤٤٧١٤	٧٣٣٩٩٢	٧٣٣٩٩٢	٧٣٣٩٩٢
٢٠٠٠	٥٤٧١١	٧١١٥٥	٧١١٥٥	٧١١٥٥

٢٠٠١	١١٦٦٤٠	٩٨٥٨٨	٩٨٥٨٨	٩٨٥٨٨
٢٠٠٢	٣٠٣٢٢٨	٣٣٠١٧٦	٣٣٠١٧٦	٣٣٠١٧٦

* الضريبة الفعلية وفق القوائم المالية المقدمة.

** صافي الربح = ٩.٣٤% x المبيعات

الضريبة = ١٥% x صافي الربح

أذن الضريبة = ١٥% x ٩.٣٤% x المبيعات

الضريبة =	١.٤٠	%	x	المبيعات

***مجمل الربح = ١٧% x المبيعات

صافي الربح = ٩.٣٤% x المبيعات

$$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجمل الربح}} = \frac{\text{٩.٣٤\% X المبيعات}}{\text{١٧\% x المبيعات}}$$

صافي الربح = ٥٤.٩٤% X مجمل الربح

صافي الربح = ٥٤.٩٤% X ١٧% X المبيعات

بما ان الضريبة = ١٥% X صافي الربح

وبالتعويض الضريبة = ١٥% X ٥٤.٩٤% X ١٧% X المبيعات

الضريبة = ١.٤٠% x المبيعات

**** نسبة $\frac{\text{كلفة المبيعات}}{\text{المبيعات}}$ = ٨٣%

مجمل الربح = المبيعات – كلفة المبيعات

= ١٠٠% - ٨٣%

= ١٧%

إذن مجمل الربح = ١٧% X المبيعات

صافي الربح = ٩.٣٤% x المبيعات

$$\frac{\textit{صافي الربح}}{\textit{مجمل الربح}} = \frac{\textit{٩.٣٤ \% x المبيعات}}{\textit{١٧ \% x المبيعات}}$$

صافي الربح = ٥٤.٩٤% x مجمل الربح

صافي الربح = ٥٤.٩٤% X ١٧% X المبيعات

الضريبة = ١٥% X صافي الربح

= ١٥% X ٥٤.٩٤ X١٧% X المبيعات

الضريبة = ١.٤٠% x المبيعات

من خلال جدول (٧) يتضح لنا إن جميع المعايير تؤدي إلى احتساب ضريبة بنسبة ١.٤٠% من المبيعات ، ويجب معاينة هذا المعيار كحد فاصل للضريبة التي تفرض على الشركات الصناعية. وكما وضحنا سابقاً فأن نتائج سنة ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢ كانت أعلى من الضريبة وفق القوائم المالية للشركة. يتضح مما جاء أعلاه إن المعايير المستخرجة بموجب البحث والتي تؤدي إلى احتساب ضريبة وفق أسس علمية ثابتة تحقق العدالة من جهة والحصيلة الضريبية من جهة أخرى.

خامساً :الاستنتاجات والتوصيات

١ – ان استخدام الاجراءات التحليلية للمخمن من خلال تحليل النسب والاتجاهات المهمة تمكنه من دراسة التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الاخرى ذات العلاقة. كما ان الضوابط التي تضعها الهيئة العامة للضرائب والتي بموجبها يتم تقدير الدخل الخاضع للضريبة تتغير من سنة لاخرى وغالباً هذه الضوابط لا تعتمد الاسس العلمية مما يتيح تقديرات تقل كثيراً عن واقع الحال.

٢ – اللجوء إلى التقديرالاحتياطي لأغلب الشركات الصناعية مما يدل على ضعف نظم المعلومات وعدم القناعة بالمعلومات المقدمة، مما قد يؤثرعلى الحصيلة الضريبية المفروضة فيما لو تم حصر مقدار الإيرادات كاملة قبل عملية التحاسب.

٣ – ان تحليل الحسابات المقدمة باستعمال التحليل بالنسب المالية يوفر القناعة للمكلف حول مبلغ الضريبة المفروضة وتم استنباط مجموعة من المعايير المستخدمة في التحليل المالي والتي يمكن استخدام ها لتحليل القوائم المالية المقدمة من قبل الشركات لتحقيق وعاء ضريبي مقبول وعادل وهذه المعايير كالاتي:

- معيار صافي الربح الى المبيعات.
- معيار مجمل الربح الى المبيعات.
- معيار كلفة المبيعات الى المبيعات.

٤ – هناك مجموعة من المعايير التي تم دراستها وهي (نسبة المبيعات إلى رأس المال ونسبة صافي الربح إلى رأس المال) لم نستطع الاعتماد عليها كمعايير للاحتساب لأن احتساب رأس المال وفق الكلفة التاريخية وصافي الربح وفق الكلفة الحالية يؤدي الى اختلاف كبير بين هاتين القيمتين وهذا بدوره يؤدي الى عدم القدرة من استخدامها كمعايير الاح تساب مقدار الضريبة.

٥ – أثبتت المعاييرالمستنبطة منطيقيتها علمياً مقارنة بالضريبة المدفوعة فعلاً من قبل الشركة ،وتم التوصل الى مقدار الضريبة (١.٤٠% من المبيعات) المفروض التحاسب بها لشركة عينة البحث وفق المعايير المستخرجة واعتبار هذه النسبة مقدار وحد فاصل للفرض الضريبة على الشركة ومهما كانت نتائج نشاط الشركة .

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ – الكتب

١. **اسماعيل، خليل اسماعيل، "المحاسبة الضريبية"، الطبعة الاولى، دار الكتب للطباعة، بغداد، ٢٠٠١.**

٢. **أرينز، الفين، ولويك، جيمس، "المراجعة مدخل متكامل "، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، مراجعة احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠٠٢.**

٣. **التميمي ،هادي ،مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ،عمان،٢٠٠٦.**

٤. **الحسني، صادق، "التحليل المالي والمحاسبي"، مطبعة اوفسيت نديم ، بغداد،١٩٩٣.**

٥. **حسين،احمد حسين علي، "القوائم المالية المحاسبية "،المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٦.**

٦. **خنفر،مؤيد اضي، والمطارنة،غسان فلاح، "تحليل القوائم المالية ـ مدخل نظري وتطبيقي "، طبعة اولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٦.**

٧. **رمضان، زياد، "أساسيات التحليل المالي المنشات التجاريةوالصناعية والخدمية "، الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة، الجامعة الاردنية، ١٩٩٠.**

٨. العمري، هشام محمد صفوت، " أقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية "، الجزء الاول، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨.
٩. السلطان، سلطان بن محمد علي، "المحاسبة بين النظرية والتطبيق "، الأصدارالثالث دار وابل للنشر، الرياض، ٢٠٠٤.
١٠. شاكر،محمد منيرواسماعيل،اسماعيل ونور،عبد الناصر ، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، مطبعة الطليعة ، عمان ،٢٠٠٠.
١١. عطا، محمد حامد،"الفحص الضريبي علماً وعملاً"،مطبعة دارالحرة،الاسكندرية،٢٠٠٢.
١٢. لطفي، امين السيد احمد، "المراجعة بين النظرية والتطبيق "، الدار الجامعية، الابراهيمية رمل الاسكندرية، ٢٠٠٦.
١٣. مطر، محمد، "التحليل المالي الأساليب والأدوات والأستخدامات العملية "، طبعة اولى، عمان،١٩٩٣.
١٤. مطر،محمد،"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والأستخدامات العملية"، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٧.
١٥. نور، عبد الناصرابراهيم، صيام، وليد زكريا والخداش، حسام الدين مصطفى، "أصول المحاسبة المالية"، الجزء الثاني، طبعة ثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٥.
١٦. هندي، منير ابراهيم، "الأدارة المالية مدخل تحليلي معاصر "، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٤.

ب - البحوث والنشرات:

١ - الاتحاد الدولي للمحاسبين ، اصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة ٢٠٠٨،ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين ،الاردن ،٢٠٠٨.
٢ - الجميل ،سرمد،أهمية التنبؤ في التحليل المالي،مجلة المساهم،الاردن،العدد (٥)،حزيران،١٩٩٧ .
٣-المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين، "اصدارات المراجعة والسلوك الاخلاقي "، دليل الاتحاد الدولي للمحاسبيين(IFAC)، ٢٠٠٣.

ت - الرسائل والاطاريح:

١ -راضي،احمد حسين، "التوافق في أجراءات التحاسب الضريبي بين المبادئ المحاسبية والقواعد الضريبية"، بحث دبلوم عالي في المحاسبة الضريبية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
٢ -عبود، باسم هادي، " أثر التضخم على تقدير الوعاء الضريبي "، بحث شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، ٢٠٠٦.
٣ -الكبيسي، علي كامل رجب، "التحليل والمقارنة إجراءً تدقيقياً لترشيد قرار الفاحص الضريبي في تحديد الوعاء الضريبي للمكلف"، بحث دبلوم عالي في المحاسبة الضريبية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

ثانيا: المصادر الاجنبية:

- **Books**

1- Gibson، Charles H.، "Financial Reporting Analysis،" 8th edition، south-western college publishing، 1998.
2- Helfert، Erich A."، Techniques of Financial Analysis،" ١٠th edition، Mcgraw-Hill International edition، 2000.
3- Penman، Stephen H.، "Financial Statement Analysis and Security Valuation،" Mcgraw-Hil high Education، 2001.
4- Ramos,michael,j.;practitioner's Guide to GAAS,John wiley&sons,inc,2006.
5- Rees، Bill، "Financial Analysis،" University of Strathelyde، 1990.
6- White، Gerald I.، Sondhi، Ashwlnpaul C.، Fried، Dov، "The Analysis and use of Financial Statement،" 2nd edition، 1997.